

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" في جودة الأرباح للشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

سالم افليح فرحان الطراونة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (15) الإيراد من العقود مع العملاء على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي متمثلاً في (إدارة الأرباح، استمرارية الأرباح) خلال الفترة (2016 - 2019) وقد تم قياس المتغير المستقل بالاعتماد على استمارة احتوت على بنود تمثل مجالات تطبيق المعيار، حيث تم أخذ هذه البنود من متن المعيار، أما فيما يتعلق بقياس المتغير التابع وهو جودة الأرباح وتقاس بعدة متغيرات (إدارة الأرباح ويقاس باستخدام (Modified Jones Model, 1995) ، واستمرارية الأرباح ويقاس باستخدام نموذج الانحدار الأوتوماتيكي من الدرجة الأولى وفقاً لمنهجية (Francis et al., 2004).

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي وتم استبعاد الشركات المالية لأنها لا تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 وبالتالي تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات في الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة عمان خلال الفترة (2016 - 2019)، والبالغ عددها (86) شركة صناعية وخدمية، بواقع (42) شركة صناعية ، و(44) شركة خدمية ، وتم اختبار الفرضيات من خلال برمجية SPSS لإجراءات التحليل الاحصائي، حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية: النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد Multicollinearity وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى وجود اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وقد اظهرت النتائج التي توصلت اليها الدراسة حول التزام الشركات في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" أن هنالك تباين بين الشركات في الالتزام بتطبيق المعيار ، وكما تبين من النتائج انه يوجد اثر معنوي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 15 على ادارة الأرباح واستمرارية الأرباح ، وبالتالي فان لتطبيق المعيار اثر معنوي على جودة الأرباح .

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها فقد اوصت الدراسة ضرورة الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 15، واعداد الدراسة الحالية بعد فترة سنوية كافية لدراسة مستوى

تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء"، في الشركات الصناعية والخدمية. وتضمنين متغيرات أخرى، كالحاكمة المؤسسية وجودة التدقيق الخارجي، وضرورة الاستعانة بذوي الخبرة والمحللين الماليين لتقييم جودة الأرباح السنوية، التوسع بالإفصاح المالي الذي يربط بين حجم الأرباح السنوية ونتائج الأعمال السنوية مع الإيرادات التي تم تسجيلها في القوائم المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء".

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي رقم 15 ، جودة الأرباح ، إدارة الأرباح ، استمرارية الأرباح

Abstract

Impact of Applying Financial International Reporting Standard No 15 "Revenue from Contracts with Customers" on the Quality of Profits for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange

The study aimed to measure the effect of applying Financial Reporting Standard No. (15) revenue from contracts with clients on the quality of profits in companies listed on the Amman Financial Market represented in (profit management, continuity of profits) during the period (2016-2019). The independent variable was measured by approval. On a form that contained items representing the areas of application of the standard, where these items were taken from the body of the standard, as for measuring the dependent variable, which is the quality of profits, it is measured by several variables (profit management is measured using (Modified Jones Model, 1995), and the continuity of profits is measured using a regression model. The automatic system is of the first degree according to the methodology (Francis et al., 2004).

The study population is represented by the companies listed in the Amman Financial Market and the financial companies were excluded because they do not apply the International Financial Reporting Standard No. 15 and therefore the study community is from the Jordanian industrial and service companies listed on the Amman Stock Exchange, according to the companies guide on the official website of the Amman Stock Exchange during the period(2016 - 2019), which numbered (86) industrial and service companies, including (42) industrial companies, and (44) service companies. The hypotheses were tested through SPSS software for statistical analysis procedures, where the following statistical measures and tests were used: percentages, frequencies and arithmetic averages And

standard deviations, with the aim of describing the study variables and the linear correlation coefficient to test the phenomenon of multicollinearity and multiple linear regression analysis to test the existence of an effect of the independent variables on the dependent variable.

The findings of the study on companies 'commitment to implementing IFRS 15“ Revenue from Contracts with Clients ”showed that there is a discrepancy between companies in their commitment to implementing the standard, and as the results showed that there is a significant impact of applying Financial Reporting Standard No. 15 on management. Profits and continuing profits. Therefore, the application of the standard has a significant impact on the quality of profits.

Through the results reached, the study recommended the necessity of adhering to the requirements of Financial Reporting Standard No. 15, and preparing the current study after an adequate annual period to study the level of application of IFRS 15 “revenue from contracts with clients” in industrial and service companies. And the inclusion of other variables, such as institutional governance and the quality of external auditing, the need to seek assistance from experts and financial analysts to assess the quality of annual profits, and the expansion of financial disclosure that links the size of annual profits and annual business results with the revenues that have been recorded in the financial statements according to International Financial Reporting Standard No. 15 From contracts with clients.

key words: IFRS 15, Quality of Earnings , Earnings Management , Earnings Persistence.

الإطار العام للدراسة

- المقدمة

يعتبر الهدف الرئيسي لمنشآت الاعمال بالدرجة الاولى هو تحقيق الربح ومن المتعارف عليه إن تحقيق الربح ينتج عن الايرادات المتحققة من نشاطات الاعمال المختلفة حيث ان عنصر الايرادات يعتبر بالغ الاهمية عند الاعتراف بالدخل وكذلك ان عنصر الايرادات يعتبر من العناصر المهمة في القوائم المالية لأي منشأة ويعتبر الدخل هو العنصر الرئيسي للإيرادات من نشاط المنشأة الاعتيادي علما بأنه يتحقق للمنشأة إيرادات من أنشطة غير اعتيادية.

حيث تعتبر الايرادات احد العناصر الاكثر اهمية في القوائم المالية والذي يهم العديد من الاطراف ذات العلاقة بالمنشأة لتقييم ربحية المنشأة وكفاءة الادارة في استغلال الاصول المتاحة لديها (ابو نصار وحميدات، 2017، 300)، حيث يعتد بها بشكل كبير في القرارات الاستثمارية وأن معاملة الايرادات تعتبر في غاية الاهمية عند قياس الدخل، ومن هنا جاءت المعايير الدولية من اجل التغلب على أي مشاكل مرتبطة بمبدأ الاعتراف بالإيرادات من خلال توفير المزيد من خلال الوضوح في الابلاغ عن اية معلومات موثوقة وذات صلة بشأن الايرادات.

وكما جاء معيار المحاسبة الدولي رقم (18) لبيان المعالجة المحاسبية للإيرادات وتحديد توقيت الاعتراف بها سواء كان نتيجة بيع السلع او تقديم الخدمات او غيرها (ابو نصار وحميدات، 2017، 300).

وكذلك اتى معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء لبيان المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الانشاء طوية الاجل (ابو نصار وحميدات، 2017، 179).

ولمعالجة الحالات المتداخلة والمعقدة للاعتراف بالإيراد والنتيجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 18 "الإيراد" ورقم 11 "عقود الانشاءات" جاء معيار الابلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB لإزالة حالات التشوه وعدم الاتساق في المعايير السابقة وتبسيط اعداد القوائم المالية من خلال تقليص عدد

وتفاصيل متطلبات الاعتراف بالإيراد وتحسين متطلبات الإفصاح وتحسين قابلية المقارنة
وليحل محل المعايير رقم 18 ورقم 11 (ابو نصار وحמידات، 2017، 833).

- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في جودة الأرباح واثرت تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (15) " الأيراد من العقود مع العملاء " حيث جاء هذا المعيار لمعالجة أوجه القصور التي نتجت عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 18 " الأيراد " ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 " عقود الانشاءات " حيث جاء معيار الإبلاغ المالي رقم (15) ليغني المعياران السابقان ودراسة الأيراد المتحقق من العقود مع العملاء لما له من أثر مباشر على أرباح الشركات في الظروف الاقتصادية السائدة في سوق العمل ومما ينتج عن هذا التطبيق من تأثير على الأيراد وبالتالي تأثير على الأرباح وإمكانية التلاعب فيها ومما ينتج عنها من تغير في القيمة السوقية للمنشأة

وهل فعلا تم معالجة المشاكل التي نتجت عن تطبيق المعايير السابقة وهل اثرت على الأيرادات وهل اثرت على الأرباح وهل كان لها الأثر على ادارة الأرباح وعلى استمرارية الأرباح مما كان له الأثر الواضح على جودة الأرباح.

ومن هنا جاء معيار الإبلاغ المالي رقم (15) الأيراد من العقود مع العملاء لمعالجة الاختلالات التي نشأت من تطبيق المعايير السابقة وبحيث لا يترك مجال للاجتهاد في تقدير الأيرادات أو التلاعب فيها ومما يؤثر على التدفقات النقدية والتلاعب بالأرباح مما يؤثر على جودة الأرباح ومن هنا جاء هذا البحث لقياس اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (15) الأيراد من العقود مع العملاء على جودة الأرباح.

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه حيث يسלט الضوء على تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (15) " الأيراد من العقود مع العملاء " ومعالجته لأوجه القصور التي ظهرت من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (11) " عقود الانشاء " ومعيار المحاسبة الدولي رقم (18) " الأيراد " وكيف اثر تطبيق هذا المعيار على جودة الأرباح حيث تعتبر الأرباح عنصر مهم في القوائم المالية لما لها من اثر على استمرارية المنشأة وكثير من القرارات اللازمة لإدامة الاعمال والتي ينصب في مجملها على تحقيق الهدف الرئيسي لمنشآت الاعمال وهو تعظيم ثروة الملاك والمحافظة عليها وإدامتها.

ومما سبق ومما للإيراد من اهمية ونتيجة لتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء " بشكل الزامي بتاريخ 1 / 1 / 2018 ومن هنا جاء هذا البحث لقياس اثر التطبيق على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي والتي يتم قياسها من خلال عدة متغيرات وهما إدارة الأرباح واستمرارية الأرباح .

- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- قياس اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) " الايراد من العقود مع العملاء " في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. ولما لتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء وبيان هل تم معالجة الاختلالات الناجمة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (11) "عقود الانشاء" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (18) " الايراد" ومعالجة الحالات المتداخلة للاعتراف بالإيرادات.
- بيان الاعتراف بالإيراد والمشاكل المحاسبية ذات الصلة الدوافع والمبررات لإصدار معيار الابلاغ المالي رقم (15).
- قياس اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي متمثلا في (ادارة الأرباح، استمرارية الأرباح).
- التعريفات الاجرائية :

تقوم الدراسة على قياس متغيرات الدراسة ولا بد من تعريف هذه المصطلحات وهي :

1- معيار الابلاغ المالي رقم (15) " الايراد من العقود مع العملاء " : هو المعيار الذي يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بالإيراد من العقود مع العملاء وجاء هذا المعيار بشكل اساسي كبديل لمعاري المحاسبة الدوليين رقم (18) الايراد ورقم (11) عقود الانشاء بسبب صعوبة تطبيق المعيارين المذكورين على الحالات المتداخلة والمعقدة للاعتراف بالإيراد (ابو نصار وحميدات، 2017، 833).

2- جودة الأرباح (Earnings quality): هي الارباح التي تتصف بخلوها من ممارسات ادارة الارباح ولها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك ارتفاع مستوى التمهيد وخلوها من التقلبات وتتصف بالاستمرارية ولها

القدره على الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية ودرجة التحفظ بها من خلال الاعتراف بالخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب.

3- إدارة الأرباح: بعض الممارسات التي تقوم فيها الادارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحسين مكاسب معينة اي محاولة مسوؤلي الشركة التأثير على الدخل المفصح عنه في المدى القصير وحيث انها تحدث بسبب مجموعة من الاسباب وهي (التأثير على سوق الأوراق المالية وزيادة مكافآت الادارة وتقليل احتمالية الاخلال بشروط الاقتراض وتجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة) حيث يعتقد المدراء ان قرارات المستثمرين والدافنين تتأثر بالأرباح المفصح عنها (شرويدر كلارك وكاخي، 2016).

4- استمرارية الأرباح: تعني ثبات الأرباح وديمومة الأرباح وتعني ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المستقبلية وتدلل على الأرباح المتكررة

الدراسات السابقة

حظي موضوع معايير الابلاغ المالي الدولي IFRS ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (15) "الايراد من العقود مع العملاء" وجودة الارباح الكثير اهتمام الباحثين، حيث تناولت مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية مواضيع معايير الابلاغ المالي الدولي ومعيار الابلاغ المالي رقم 15 وجودة الارباح، وقد تمت مراجعة بعض هذه الدراسات للإثراء بالإطار النظري للدراسة والتعرف على النماذج التي تم استخدامها في هذه الدراسات والنتائج التي توصلت اليها والتوصيات الخاصة بهذه الدراسات وسيتم ذكر هذه الدراسات وهي على النحو التالي:

- دراسة (ابو علي، الدبعي وأبو نصار، 2011؛ أ) بعنوان: (اثر جودة الارباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الابلاغ المالي)

هدفت هذه الدراسة الى بيان اهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن الخصائص النوعية لتلك المعلومات في تخفيض تكلفة راس المال من خلال قياس اثر جودة الارباح المحاسبية على تكلفة حقوق الملكية باستخدام خصائص المعلومات المحاسبية طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية.

وقد اجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة منها (51) شركة صناعية و (27) شركة خدمية خلال الفترة (1993 - 2007)، حيث استخدم الباحثون

اساليب الاحصاء الوصفي ومعاملات ارتباط بيرسون ونماذج الانحدار البسيط والانحدار المتعدد من اجل اختيار اثر خصائص الارباح (الاستمرارية، القدرة على التنبؤ، تمهيد الارباح، التغذية العكسية، توقيت الاعتراف، الاقتراب من النقد، جودة المستحقات، التحفظ، الحيادية، قيمة الملاءمة) على تكلفة حقوق الملكية المحتسبة بناء على تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM).

حيث اظهرت الدراسة العديد من النتائج ومن اهمها:

1- وجود اثر لكل صفة من صفات الارباح المحاسبية وعلى نحو منفرد في تكلفة حقوق الملكية، حيث ان انخفاض صفات الارباح المحاسبية يؤدي الى ارتفاع تكلفة راس المال.

2- ان اثر صفات الارباح المحاسبية التي تشكل بعد ملائمة القيمة (استمرارية الارباح، القدرة التنبؤية، التغذية العكسية، تمهيد الارباح، توقيت الاعتراف المحاسبي) اكثر اهمية من الصفات التي تشكل بعد موثوقية الارباح (الاقتراب من النقد، جودة المستحقات، التحفظ المحاسبي، والحيادية)، اي ان بعد الملاءمة اكثر اهمية للمستثمرين لاتخاذ القرارات مقارنة ببعده الموثوقية.

3- ان اثر صفات الارباح المحاسبية المقاسة بمقاييس محاسبية في تكلفة حقوق الملكية اعلى من اثر الصفات المقاسة بمقاييس مالية.

وقد خلصت الدراسة الى التوصيات التالية حيث توصل الباحثون الى اجراء دراسة تقيس اثر جودة الارباح المحاسبية في تكلفة الاقتراض واختبار اختلاف اثر الجزء التقديري والاختباري لصفات الارباح المحاسبية في تكلفة الاقتراض وتكلفة الملكية واستخدام متغيرات اخرى لقياس جودة الارباح المحاسبية وممثلات اخرى لقياس تكلفة راس المال.

- دراسة (خليل وابراهيم، 2017) بعنوان: (قياس أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على استدامة الأرباح المحاسبية - دليل من البيئة المصرية)

وتهدف الدراسة الى قياس هل يؤثر معيار الابلاغ المالي رقم 15 على استدامة الأرباح. وقد تم استخدام اساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) والاختبارات الاحصائية (معامل الارتباط، ونموذج الانحدار البسيط

(والتدريجي)، حيث تم اجراء دراسة ميدانية على عينة من المدراء الماليين والمحاسبين ومراقبي الحسابات واعضاء هيئة التدريس ومستخدمي القوائم المالية المنشورة من خلال توزيع استبانة على عينة مكونة من 159 مضردة (المدراء الماليين للشركات المساهمة في البورصة المصرية، اساتذة الجامعات، مدققو الحسابات الخارجيون، مستخدمو التقارير المالية مثل المحللون الماليون)،

وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة ذات اثر ايجابي بين تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 15 واستدامة الأرباح، وان من الصعوبات التي تواجه تطبيق المعيار الحاجة الى تغييرات جوهرية في العمليات الحالية لجمع البيانات ونظم تقنية المعلومات والضوابط الداخلية لتلبية متطلبات الافصاح وكما توصلنا الى وجود علاقة ايجابية بين تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 15 واستمرارية الأرباح.

وقد اوصى الباحثان الى ضرورة اصدار معيار مصري يسمى (الايراد من العقود مع العملاء على غرار معيار الابلاغ المالي رقم 15.

- دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) بعنوان:

(The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan)

(أثر خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح: أدلة من الأردن)

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف فيما يتعلق بالشركات المدرجة في بورصة عمان، وهذه الاهداف هي التحقيق في العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وجودة الأرباح، والتحقيق في العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في الشركات الاردنية. وكذلك معرفة ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات التي تؤثر على جودة الأرباح تؤثر أيضاً على إدارة الأرباح، وفحص ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات التي تؤثر على إدارة الأرباح تؤثر أيضاً على جودة الأرباح. يتم استخدام حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، وتكوين مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وتكوين لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة لقياس خصائص حوكمة الشركات، ويتم استخدام القيمة المطلقة والمتوقعة للاستحقاقات التقديرية، التي يتم احتسابها بواسطة نموذج جونز المعدل، لتقدير جودة الأرباح وإدارة الأرباح.

تتكون عينة هذه الدراسة من جميع الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان؛ وبلغ عدد الشركات 73 شركة المدرجة في بورصة عمان من عام 2007 إلى 2012. أشارت النتائج إلى أن حجم لجنة المراجعة له علاقة سلبية مع الاستحقاقات التقديرية المطلقة، وحيث أن العلاقة بين حجم لجنة التدقيق وإدارة الأرباح كانت إيجابية. وأشارت النتائج إلى أن نشاط لجنة المراجعة له علاقة سلبية مع كل من الاستحقاقات التقديرية المطلقة والموقعة وأوضحت هذه النتائج أن اجتماع لجنة المراجعة فعال في المناقشة بين الأعضاء وفي اكتشاف الأخطاء المحتملة في التقارير المالية، وهو ما ينعكس بدوره في مستوى جودة الأرباح واكتشاف إدارة الأرباح.

أوصى الباحث الشركات المالية الأردنية، التي لها حجم كبير في مجلس الإدارة، بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة من أجل زيادة وظيفة المراقبة وتقييم أداء الشركة مما يؤدي بدوره إلى زيادة الجودة الأرباح والقدرة على اكتشاف إدارة الأرباح. علاوة على ذلك، يوصي الباحث بتعديل نسبة المديرين الخارجيين وغير التنفيذيين في كل من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة للحد من تضارب الوكالات حول عملية المجلس. علاوة على ذلك، توصي هذه الدراسة واضعي السياسات والهيئات التنظيمية في الأردن بإدخال سياسات ملزمة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بمبادئ حوكمة الشركات.

- دراسة (Mattei & Paoloni, 2019) بعنوان:

(Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study)

(فهم التأثير المحتمل لمعيار الإبلاغ المالي رقم (15) على شركات الاتصالات في إيطاليا وإسبانيا عن طريق دراسة الإفصاحات)

ان الهدف من هذه الدراسة لمعرفة مدى تاثير معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على شركات الاتصالات الايطالية والاسبانية بعد ان اصبح هذا المعيار الزاميا من تاريخ 1/1/2018 وعلية فان مجتمع الدراسة يتمثل في شركات الاتصالات المدرجة في السوق الايطالية والاسبانية، وحيث تم تحليل المحتوى وذلك باستخدام نظرية اصحاب المصلحة.

وقد توصل الباحثان الى وجود علاقة مباشرة بين التأثير المحتمل لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 وكمية ونوعية المعلومات المقدمة في التقرير السنوي الذي تم وضعه خلال العامين السابقين لتطبيق المعيار، ويمكن أيضاً استخدام هذه النتيجة لفهم قدرات مدراء شركات الاتصالات المدرجة، في الواقع، من المعروف أنه يمكن الاحتفاظ بأفضل المدراء لإعطاء أهمية أكبر لأصحاب المصلحة من خلال توفير مزيد من المعلومات حول اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الاسلوب الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والخاصة بالشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات، للوصول إلى تعاميم وتوصيات مبنية على ما توصلت له الدراسة من نتائج.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات في الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة عمان خلال الفترة (2016 - 2019)، والبالغ عددها (86) شركة صناعية وخدمية، وبواقع (42) شركة صناعية موزعة على (9) قطاعا

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي تنطبق عليها الشروط الآتية:

- 1- أن تكون أسهم الشركة متداولة ومعلن عنها في نشرة السوق المالي خلال فترة الدراسة، ولم تتعرض لوقف التداول.
- 2- توفر جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة في كل شركة، وخلال فترة الدراسة.
- 3- أن تنتهي السنة المالية للشركة في 31-12 من كل عام.
- 4- أن لا تكون الشركة قد تعرضت خلال فترة الدراسة لتوقف أعمالها وأنشطتها التشغيلية.

5- ان تطبق هذه الشركات معيار الابلاغ المالي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء " اعتبارا من بداية عام 2018.

وبهذا، فقد شملت عينة الدراسة (39) شركة صناعية و(37) شركة خدمية، أي ما يقارب (88.4%) من حجم المجتمع، حيث تم استثناء (10) شركات (3 شركات صناعية، 7 شركات خدمية) لعدم مطابقتها لشروط اختيار عينة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة احصائياً.

ت فرعية، و(44) شركة خدمية موزعة على (8) قطاعات فرعية أسلوب قياس متغيرات الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي متمثلاً في (ادارة الأرباح، استمرارية الأرباح)، وبالتالي تكونت متغيرات الدراسة من الآتي:

أولاً: المتغير التابع (جودة الأرباح)

تم قياس جودة الأرباح بالمتغيرات الآتية:

1- إدارة الأرباح

والتي تقاس باستخدام (Modified Jones Model, 1995)، حيث أشارت دراسة (Jean et al., 2004) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وتدعى بطريقة المستحقات الاختيارية وقياس المستحقات الاختيارية تقوم بالخطوات التالية:

1. قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقة التدفق النقدي التي تحتسب

فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من

العمليات التشغيلية وذلك من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$: تمثل المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

$ONI_{i,t}$: تمثل صافي الربح التشغيلي للشركة (i) للفترة (t).

$OCF_{i,t}$: تمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) للفترة (t).

2. نموذج الانحدار الذي يقدر معامل النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC_{i,t}) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة.

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{(i,t-1)}} \right) + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right] + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right) + e_{i,t}$$

حيث:

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

A_(i,t-1): اجمالي الأصول للشركة (i) للفترة (t).

ΔREV_{i,t}: التغيير في إيرادات الشركة (i) للفترة (t).

ΔREC_{i,t}: التغيير في الذمم المدينة للشركة (i) للفترة (t).

PPE_{i,t}: (Property, plant and Equipment) قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) للفترة (t).

E_{i,t}: الخطأ العشوائي (البواقي)، وتمثل الجزء من إجمالي المستحقات الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات نموذج الانحدار، ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية.

تقدير معالم النموذج (α₁، α₂، α₃) التي يتم من خلالها احتساب قيم المستحقات

غير الاختيارية.

3. تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC_{i,t}) من خلال معادلة

الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة.

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{(i,t-1)}} \right) + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right] + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right) + e_{i,t-1}$$

4. يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACC_{i,t}) لكل شركة بالفرق بين

المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \dots (4)$$

5. حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال سنوات

الدراسة وذلك لغرض تصنيفها إلى شركات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

2- استمرارية الأرباح

والتي تقاس باستخدام نموذج الانحدار الأوتوماتيكي من الدرجة الأولى وفقاً

لمنهجية (Francis et al., 2004)، والذي طور لتحديد مدى استمرارية الأرباح في

المستقبل، ويشير تزايد درجة الارتباط إلى الأرباح المتكررة، وبالتالي تزايد جودة الأرباح، نظراً إلى أنه في حالة تزايد الارتباط فإن الأرباح الحالية تمثل مؤشراً هاماً لقياس الأداء المستقبلي. وقد أشارت دراسة (Altamuro & Beatty, 2006) إلى أنه يعد من أكثر النماذج استخداماً وشيوعاً في تفسير جودة الأرباح. وتم قياسه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$EARN_{i,t} = \beta_{0,i} + \beta_{1,i} EARN_{i,t-1} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$EARN_{i,t}$: صافي الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة (i) في السنة (t) مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في السنة (t).

وينتج عن قسمة مكونات النموذج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المعادلة الآتية:

$$EPS_{i,t} = \beta_{0,i} + \beta_{1,i} EPS_{i,t-1} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$EPS_{i,t}$: ربح السهم للشركة (i) في السنة (t).

وقد تم حساب استمرارية الأرباح عن طريق تقدير المعامل β_1 من النموذج، إذ يشير اقتراب قيمة المعامل من (1) إلى الأرباح عالية الاستمرار، في حين يشير اقتراب القيمة من (0) على الأرباح المؤقتة غير المستمرة.

ثانياً: المتغير المستقل (تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء")

وقد تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على استمارة احتوت على بنود تمثل مجالات تطبيق المعيار، حيث تم أخذ هذه البنود من متن المعيار، كما تم تحديد البنود المطبقة وغير المطبقة من خلال تعبئة هذه البنود من قبل المدير المالي في كل شركة، حيث أن الاختيارات الواردة مقابل كل بند كانت (تلتزم) والتي تم ترميزها بالرقم (1)، و(لا تلتزم) والتي تم ترميزها بالرقم (0)، وذلك بهدف بناء مؤشر عام للالتزام في تطبيق المعيار، بشكل عام، ومؤشر يتعلق بكل مجال من مجالات المعيار، حيث تضمنت مجالات المعيار كل من الآتي:

1- الاعتراف: وتم تحديد (6) بنود تقيس مدى الالتزام بتطبيق هذا المجال في

الشركة.

- 2- القياس: وتم تحديد (7) بنود تقيس مدى الالتزام بتطبيق هذا المجال في الشركة.
- 3- العرض: وتم تحديد (6) بنود تقيس مدى الالتزام بتطبيق هذا المجال في الشركة.
- 4- الافصاح: وتم تحديد (7) بنود تقيس مدى الالتزام بتطبيق هذا المجال في الشركة.
- 5- تكاليف العقد: وتم تحديد (7) بنود تقيس مدى الالتزام بتطبيق هذا المجال في الشركة.

وبعد ذلك تم انشاء مؤشر للتطبيق يحدد نسبة الالتزام بتطبيق بنود المعيار كما يلي:

$$\text{مؤشر التطبيق} = \text{عدد البنود المطبقة} / \text{عدد البنود الكلي}$$

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهمية وأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية

المشتقة من اسئلة الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار

الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء في جودة الأرباح متمثلة

بأبعادها (ادارة الأرباح واستمرارية الأرباح) وينتج عن الفرضية الاساسية

الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى:

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار

الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء في إدارة الأرباح للشركات

المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار

الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء في استمرارية الأرباح

للشركات طرق جمع البيانات

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج

بالاعتماد على نتائج الإحصاء الوصفي واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تتباينت الشركات، بشكل عام، في ممارسة إدارة الأرباح، كما تبين أن نسبة المتوسط العام للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول كانت منخفضة نسبياً (0.065)، وهذا يظهر أن ممارسة إدارة الأرباح ليست ممارسة شائعة في الشركات الأردنية المساهمة. ومن جهة أخرى، فقد تبين وجود تقارب نسبي بين الشركات الصناعية والخدمية في مؤشر إدارة الأرباح.

2- أظهرت قيم مقياس استمرارية الأرباح وجود تذبذب كبير في أرباح الشركات من سنة إلى أخرى، كما أظهرت القيم عدم وجود نمط محدد يمكن الحكم عليه لاتجاه الأرباح من حيث استمراريته في الارتفاع، وقد أظهر المؤشر العام (-0.207) انخفاض قدرة الشركات على الحفاظ على أرباح عالية. وهذه النتيجة قد ظهرت لدى الشركات الصناعية والخدمية.

3- أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن هنالك تقارب كبير بين الشركات الصناعية والشركات الخدمية في متوسط نسب تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء"، حيث بلغ متوسط التطبيق في الشركات الصناعية (74.53%) وفي الشركات الخدمية (74.92%).

4- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث تبين وجود الأثر المعنوي السلبي، والذي يشير إلى أن تطبيق المعيار، والالتزام بمتطلباته يحد من ممارسة إدارة الأرباح. وهذا قد يعود إلى أن زيادة التزام الشركات بمتطلبات الاعتراف والعرض والافصاح تحد من قدرة الإدارة على التلاعب في الإيرادات، وهذا مؤشر على زيادة جودة الأرباح.

5- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" على

استمرارية الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث تبين وجود الأثر المعنوي السلبي، والذي يشير إلى أن تطبيق المعيار، والالتزام بمتطلباته ينعكس عكسياً على استمرارية الأرباح، وهذا يدل على انخفاض في جودة الأرباح، ومن الناحية النظرية المحاسبية لا يمكن تفسير هذه النتيجة، أما من الناحية العملية فيمكن ربط النتيجة العكسية بضعف الالتزام بالعديد من متطلبات المعيار.

التوصيات :

بعد استعراض نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات، تم صياغة

التوصيات التالية :

- 1- ضرورة أن تقوم الإدارات العليا في الشركات الصناعية والخدمية بتبني الآليات المناسبة للحد من دوافع الإدارة نحو التلاعب بالبيانات المالية، وأن تشرف على تطبيق هذه الآليات.
- 2- ضرورة تقييم التزام الإدارة بالشفافية والموضوعية عند اعداد القوائم المالية من قبل مجالس الإدارة، وضرورة الاستعانة بذوي الخبرة والمحللين الماليين لتقييم جودة الأرباح السنوية.
- 3- التوسع بالإفصاح المالي الذي يربط بين حجم الأرباح السنوية ونتائج الأعمال السنوية مع الإيرادات التي تم تسجيلها في القوائم المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء".
- 4- إعادة الدراسة الحالية، وبعد فترة سنوية كافية، لدراسة مستوى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء"، في الشركات الصناعية والخدمية. وتضمنين متغيرات أخرى، كالحاكمية المؤسسية وجودة التدقيق الخارجي.

المراجع

- أبو علي، سوزي، الدبعي، مامون وابو نصار، محمد (2011: أ). اثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. مجلة الاردنية في ادارة الاعمال، 7 (1)، 67 - 94، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- ابو نصار، محمد وحميدات، جمعه (2017). معايير لحاسبة والابلاغ المالي الدولية (ط3). دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- خليل ، علي محمود مصطفى ، وابراهيم ، منى مغربي محمد (2017) . قياس أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على استدامة الأرباح المحاسبية - دليل من البيئة المصرية.مجلة المحاسبة والمراجعة ، 1 - 60 ، جامعة بني السويف ، اتحاد الجامعات العربية ، بني السويف ، مصر .
- Azzoz, Abdelrazeg Abedelmonsif & Khamees, Basheer Ahmad (2016). The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management Form Jordan. **Jordan Journal Administration**, 12 (1), 187 - 206.
- 1 - 11.
- Mattei, Giorgia & Paoloni, Niccolo. (2019). Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies By the Disclosures Study. **International Journal of Business and Management**, 14 (1), University Of Roma, Roma, Italy.
- Francis, J., La Fond, R., Olsson, P. & Schipper, K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes. **The Accounting Review**, 79, 967 - 1010.

